إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة من منظور مقاربة هيرمان

Redirection of Algerian foreign policy: Perspective study of Hermann's approach

عبديش وليد

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، abdiche.walid@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/28 تاريخ القبول: 2022 /12/03 تاريخ النشر: 2022/12/22

ملخص:

استهل هيرمان دراساته حول إعادة توجيه السياسة الخارجية للدول بالسؤال، عن ماذا يحدث عندما تشرع الدولة في التزام ثابت ومستمر بقاعدة محددة لسياستها الخارجية ثم تتلقى فيما بعد معلومات جديدة تفيد بأنها فاشلة؟. من خلال هذا التساؤل، تشرع هذه الدراسة في إعداد برنامج بحثي حول تغيرات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، وتقدم تفسيرات ودراسات حالة توضيحية حول انتكاسة السلوك الأمني الخارجي للدولة. وكيف أدى ذلك إلى اقرار حالة الاستثناء على مبدأ عدم التدخل المزدوج (سياسيا وعسكريا)، والسماح للجيش الجزائري بالقيام بأعمال قتالية خارج الحدود الوطنية. وتتساءل عن ما إذا كان ذلك يمثل اعترافا صريحا بانتكاسة السلوك الخارجي الجزائري القائم على مبدأ عدم التدخل المزدوج؟ وماهي انعكاسات هذا الإدراك على برنامج إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية؟

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، مبدأ عدم التدخل، التكيف، إعادة التوجيه، الحدود الأمنية.

Abstract : Hermann began his studies on reorienting States' foreign policy by asking, what happens when a State embarks on a firm and continuing commitment to a specific foreign policy rule and subsequently receives new information that it is a failure? This study initiates a research programme on changes in Algerian foreign policy under the constitutional amendment of 2020 and provides explanations and case studies on the setback of the State's external security behaviour. How did this lead to the establishment of an exception: to the principle of dual non-intervention (political and military), and to allowing the Algerian army to carry out hostilities outside national borders. the aim of this study is to reveal whether

that was an explicit acknowledgement of the setback to Algeria's external conduct or not, based on the principle of dual non-intervention? What are the implications of this realization for Algeria's foreign policy Redirection programme?

Keywords: Algerian foreign policy; The principle of non-intervention; Adaptation; security boundaries.

المؤلف المرسل: عبديش وليد، abdiche.walid@univ-alger3.dz

1. مقدمة:

لم تكن الدولة الجزائرية تعتمد على الأدب الواقعي في مقاربتها للعلاقات الدولية، وبدلا من ذلك ركزت على تقييم واقعي لقيود سياستها الخارجية؛ وهي المبادئ الدستورية التي تلتزم فيها الدولة بالحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية، إلى جانب تحديد المهام الجوهرية لقواتها المسلحة.

وبالرغم من أن الجزائر تمكنت على مر السنوات من تعديل دستورها عبر إعادة التفسير وليس من خلال الطريقة الأكثر عمليا للتعديل المباشر في ملف السياسة الخارجية، لم تستطع الدولة إيجاد صيغة أكثر عملية لمقاربتها الخارجية.

إلا أن التحولات السياسية المعقدة التي شهدتها الجزائر بعد حراك 22 فيفري2019، والتي أفضت إلى انتخابات رئاسية؛ نجح فيها المترشح الحر عبد المجيد تبون في اعتلاء سدة الحكم. دفعت بالنظام الناشئ - وبشكل لافت - إلى خوض مناقشات علنية حول مأموريات الدفاع الوطني وخيارات السياسة الخارجية، ما سمح ببعث مراجعات قانونية حول ضوابط ومحددات إرسال القوات المسلحة خارج الحدود، وإدراجها في متن التعديل الدستوري الذي تم إقراره بموجب استفتاء شعبي في الفاتح من نوفمبر من سنة 2020.

لقد بدت لنا الحقيبة الدبلوماسية الجزائرية مقبلة على ورشة صيانة مستمرة. الوضع الذي اعتبره الكثير من المختصين بأنه سابقة في التاريخ الدبلوماسي الجزائري؛ منذ الاستثناء القومي الذي أقحم الجيش الجزائري في مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيوني في حربي 1967 و 1973.

وعلى هذا الأساس، يتساءل البحث عن:

ما إذا كان التعديل الدستوري يمثل اعترافا بانتكاسة السلوك الخارجي الجزائري القائم على مبدأ عدم التدخل المزدوج؟ وماهي انعكاسات ذلك على برنامج إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية؟

ومن خلال هذا التساؤل البحثي تروم الدراسة إلى النظر في محاولة الجزائر تكييف سلوكها الدبلوماسي والأمني مع بيئتها الخارجية غير المؤكدة وسريعة التغير. كبرنامج معقد لإعادة توجيه سياستها الخارجية.

وبالاستعانة بمنهج تشارلز هيرمان Charles F. Hermann المتعلق برصد وتفسير حالات إعادة توجيه السلوك الخارجي للدول، تظهر طريقة استجابة الدول حول فشل المعايير والأسس الموجهة لسلوكها الخارجي، بأنها دراسة حالة مهمة. تساعد على استكشاف برامج الصيانة السلوكية للوحدات الدولية والسيناريوهات المستقبلية المرتبطة بعلاقتها الخارجية. حيث تستند المقايسة النظرية لمقاربة هيرمان الاختباري على فحص افتراضين أساسيين لأي مشروع يتضمن إعادة توجيه السلوك الخارجي للدول:

- ✓ **يجب أن يسبق تعديل السلوك الخارجي إصلاح عميق للنظام السياسي؛**
- ✓ **أن تحدث اصلاحات النظام السياسي تحريرا منهجيا في عقائد السياسة الخارجية للدولة؛**

2. إعادة توجيه السياسة الخارجية للدول: مقاربة نظرية

تهتم المقاربة التي قدمها الباحث الأمريكي "**شارلز هيرمان**" Charles F. Hermann بفحص عمليات تغيير وإعادة توجيه السياسات الخارجية للدول. ويجادل فيها بأن برامج الصيانة الخارجية التي تمارسها الوحدات السياسية، تمثل محاولة لتأكيد السيادة واستقلالية القرار الخارجي، وتعتبر أيضا مصدرًا قويًا لاستكشاف نوايا الحكومات واستراتيجياتها المستقبلية اتجاه العمليات عبر الوطنية. (K. J. Holsti, 2016, p. x)

1.2. مستويات إعادة توجيه السياسة الخارجية:

قدم هيرمان، مقاربة نظرية هامة سنة 1990 بعنوان: " **تغيير المسار: عندما تختار الحكومات إعادة توجيه سياستها الخارجية**"، تعامل فيها مع محددات إعادة توجيه السياسة الخارجية، التي يعتقد بأنها تتم عبر أربع مستويات متدرجة، (Hermann Charles, 1990, pp. 5-6) يتم من خلالها وصف طبيعة التغيير في السلوك الخارجي للدول:

- **مستوى تغييرات التعديل:** وتتضمن تعديلا في درجات الاهتمام (الزيادة في التركيز، أو النقصان) بالأهداف الخارجية المحددة؛ دون المساس بالعقائد والتوجهات العامة والوسائل والآليات المرتبطة بتحقيقها. ويعتمد هذا التغيير على تكثيف النشاط الدبلوماسي الدولي لتحقيق تكيف مناسب مع مأموريات السياسة الخارجية المعلنة.
- **مستوى تغييرات البرنامج:** ينظر في التغيرات النوعية التي تنطوي على آليات ووسائل جديدة لتحقيق الأهداف ومعالجة المشاكل الخارجية. كاعتماد العقوبات الاقتصادية بدلا من استخدام الآليات العسكرية اتجاه وحدات أخرى.
- **مستوى تغييرات المشكلة/ الهدف:** يتطلب تغيير المشكلة/الهدف تغيير أو تكييف أغراض السياسة الأصلية كالعقائد والمبادئ والوسائل، التي تحدد التوجهات الخارجية والأهداف المرتبط بها.
- **مستوى تغييرات التوجه الدولي:** يمثل أكثر أشكال تغيير السياسة الخارجية تطرفا، ويتضمن إعادة هيكلة جذرية للسلوك الخارجي اتجاه الشؤون العالمية، وتغيير مسار وأدوار الفاعل وأنشطته الدولية.

2.2. مقاربة إعادة توجيه السياسة الخارجية:

تعمل هذه المقاربة على متابعة عملية تصحيح الانحرافات المعيارية التي تعيق أداء السلوك الخارجي للدولة. والتي يفترض هيرمان، بأنها ناتجة عن غياب درجة مقبولة من المطابقة بين القاعدة المعيارية والسلوكية لمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية. وهو ما يدفع بالدولة إلى تطوير مسار جديد لمتابعة سلوك خارجي عقلاني، عند فشل السلوك القديم عن تحقيق الانجاز المنشود.

ففي دراسته المنشورة سنة 2012 والموسومة بـ: **"عندما تسوء الأمور: اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في ظل ردود الفعل السلبية"**. تساءل هيرمان، عن ماذا يحدث عندما تشرع الحكومة في التزام ثابت ومستمر بقاعدة محددة لسياستها الخارجية ثم تتلقى فيما بعد معلومات جديدة تفيد بأنها فاشلة؟. (Charles Hermann, 2012, p. 1)وخلص إلى أن عمليات التغيير وإعادة توجيه السياسة الخارجية للدول تمثل استجابة لأدلة واقعية عن فشل عقلاني في أسس ومنطلقات السياسة الخارجية المتبعة. (Charles Hermann, 2012, p. 177) وحسب هيرمان فإن المحفزات التي يمكن أن تقود عملية إعادة توجيه مسار السلوك الخارجي تتمثل في:

- **النظام السياسي الداخلي *Domestic Political System***: حيث تؤثر تغيرات النظام السياسي على عملية إعادة توجيه السياسة الخارجية، خاصة في حالة الثورة، الاضطرابات السياسية الداخلية أو الاصلاحات العميقة. أين تصبح القضايا الخارجية محورا للصراع على السلطة السياسية. ويمثل تغيير الموقف الخارجي مشروعا سياسيا للوصول إلى السلطة أو التعبير عن إعادة تنظيمها، ويدفع ذلك إلى إعادة الاصطفاف الداخلي حول المكونات الجديدة للنظام السياسي الناشئ (التعديل الدستوري، تعديل نظام الحكم، الاصلاحات السياسية العميقة،...الخ). (Charles Hermann, 2012, pp. 6-7)
- **صنع القرار البيروقراطي *Bureaucratic Decision Making***: يفحص هذا المجال دور البيروقراطيون الذين يعملون في الدوائر الحكومية والأمنية، لمعرفة ما إذا كانت توجهاتهم تدعم أو تعارض التغيرات في السياسة الخارجية. ويأخذ في الاعتبار متغيرات؛ الأحزاب السياسية، الإدراك الشخصي لصانع القرار وحجم تأثير مؤسسة الجيش على السلوك الخارجي للدول. (Charles Hermann, 2012, pp. 7-8)

- **برنامج التعديل الآلي والتدريجي *cybernetics***: يرى هيرمان بأن الدولة في إطار متابعتها لمعيار أو هدف خارجي معين، تراقب باستمرار مجموعة محددة من المعلومات في البيئة الخارجية، وتراجع آليا المسافة الفاصلة بينها وبين الهدف، وتغيرات مصفوفة الاختلافات والتوافقات مع الجهات الفاعلة الأخرى عبر الزمن، وتنخرط أيضا في عملية تصحيح ذاتي وتدريجي للتكيف المناسب مع الأولويات القصوى؛ فمن المحتمل أن تركز الدول على البقاء القومي والسيادة، ثم تنتقل إلى البقاء السياسي للسلطة السياسية القائمة، ثم الأهداف الاقتصادية والايديولوجية. (Charles Hermann, 2012, pp. 8-9)

3. عندما تسوء الأمور: هل نحن بحاجة إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الجزائرية ؟

لقد وضعت الأزمات الإقليمية المعقدة السياسة الخارجية الجزائرية أمام اختبارات قاسية. وفي خضمها بدى القرار السياسي الرسمي معلقا بين التصور الدبلوماسي الذي يرى الجزائر كقائد إقليمي، وتردده أو عجزه عن استغلال حجم قوتها العسكرية والدبلوماسية للحفاظ على الاستقرار في فنائها الخلفي. وحسب العديد من الدراسات الأكاديمية المتخصصة؛ فإن هذا الارتباك مرتبط بالموقف المتصلب لالتزام صانع القرار بمبدأ عدم التدخل، وبشكل سلبي في بعض الأزمات. ويمكن التماس ذلك في الأزمات التالية:

1.3. الحياد السلبي في قضايا اقليمية مصيرية

تعتبر دول الامتداد الحدودي للجزائر محور استراتيجي لمستقبل الأمن الوطني الذي يبقى مرتبطا باستقرار الوضع الأمني الإقليمي. (Louiza Ait hamadouche, 2014, p. 106) خاصة في ظل تساند التهديدات اللاتماثلية وتنامي ظاهرة التدافع الدولي على ثروات المنطقة، عبر التدخلات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

لقد أثار ذلك السياق الجديد للجغرافيا السياسية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، أسئلة صعبة على الدبلوماسية الأمنية الجزائرية. وأربك النسق الثوري للعقائد والمبادئ والممارسات التي أنتجت السلوك الخارجي للدولة منذ الاستقلال، ومثل أيضا مأزقا في طبيعة الاستجابة السياسية والأمنية للجزائر اتجاه تلك التحديات.

فقد كانت الجزائر مترددة في الانتشار مباشرة في منطقة الساحل منذ بداية الأزمة في مالي، مطلع العام 2012، ويرتبط تحفظ الجزائر جزئياً بتعقد التهديدات الأمنية في المنطقة، أين راهنت السلطة في الجزائر على الحلول غير العسكرية في حل الأزمة. الأمر الذي استغلته فرنسا بإعلانها عن حملة عسكرية في مالي. (Geoff D, 2010, p. 10) وأمام هذا التغير الدراماتيكي للأحداث، سمحت الجزائر ـ بقرار يحمل تساؤلات عميقة ـ بفتح المجال الجوي أمام الطائرات الفرنسية لتنفيذ عمليات عسكرية واسعة في مالي. وبالتالي تهيئة فرصة للقوى الغربية للانخراط في النزاع بطريقة تنافسية وليس تكاملية مع المبادرات الأمنية والدبلوماسية الجزائرية المعلنة.

وفي هذا الصدد يعتقد الكثير من الخبراء أن فتح المجال الجوي للجزائر أمام طائرات عسكرية أجنبية يعتبر خرقا لسيادة الدولة وتهديدا مباشرا لها؛ حيث ينكشف العمق والتكتيك الاستراتيجي؛ من جهة. ويفتح جبهة غير محسوبة للحركات الارهابية التي تقوم بالتعبئة وكسب التعاطف الشعبي ضد الجزائر التي سمحت لفرنسا المسيحية القيام بعملية عسكرية في دولة مسلمة. وهو ما عرض النظام السياسي الجزائري إلى مغامرة كارثية.

2.3. ارتباك في إدارة الأزمة الليبية:

لقد عارضت الجزائر بشدة التدخل الخارجي في ليبيا؛ كما امتنعت عن اتخاذ قرارات سياسية وأمنية سواءً ضمن الاتحاد الأفريقي أو الجامعة العربية، بحجة أن تلك الأزمة كانت شأنا داخليا. بالرغم من تحول النزاع الداخلي في ليبيا إلى حرب أهلية حادة أدت إلى انهيار الدولة الليبية فيما بعد، وأدى إلى فلتان أمني إقليمي غير مسبوق وتوسع لا محدود لنشاط المنظمات الارهابية العالمية؛ تحت تسميات مختلفة كتنظيم داعش. وبالتالي لم تستطع الدبلوماسية الجزائرية التزامن والتكيف بشكل حازم وكاف مع الأزمة الليبية وتحولت الحدود الجنوبية للبلاد إلى فجوة أمنية خطيرة على الأمن القومي.

ويمكن رد ذلك إلى تردد الجزائر في ملف ملأ فراغ السلطة الناشئ عن اسقاط نظام القذافي، والامتناع عن تحمل مسؤولية إدارة المعضلة الأمنية الليبية، ويفسر الكثير من الخبراء هذا الوضع بغياب مرجع قانوني واضح بخصوص الأدوار الأمنية الخارجية للجزائر في ظل أزمات إقليمية مماثلة.

وعلى نطاق أوسع، أحدثت التحولات المتسارعة في الساحل الأفريقي في السنوات القليلة الماضية تغييرات عميقة في المنطقة. وفرضت ضغوطا على العديد من مقاربات الجزائر طويلة الأمد للدفاع عن مصالحها. خاصة تلك المتعلقة بمقاربة الأمن والتنمية عبر تنمية المناطق الحدودية والتحكم في ملف الهجرة غير الشرعية. فتحول المنطقة إلى بؤرة لتصادم الأجندات الدولية أقحم المسارات الدبلوماسية التقليدية للجزائر في دائرة معقدة من التناقضات، فمن جهة سعت الجزائر إلى التركيز بشكل متناقض على أن تظل الدولة الرئيسية في شؤون الأمن الإقليمي، في حين تمسكت دبلوماسيتها بالحياد والحصر الجغرافي. (Ammour Aïda, 2015)

حيث صرح الرئيس عبد المجيد تبون خلال المؤتمر السنوي للقاء الحكومة بالولاة:

" الدبلوماسية الجزائرية كانت في الحضيض، حيث لا أحد يستشيرنا في قضية أو يهتم لوجودنا، ليبيا بلد يحترق على حدودنا منذ 11 سنة ونحن نتظاهر بعدم رؤية ذلك." (رئيس الجمهورية، 2022)

4.3. الانتكاس في أفريقيا والريبة من المغرب:

لقد تنامى الشعور بعدم الارتياح وانعدام الأمن مع التغيرات السياسية الهائلة التي اجتاحت تونس ومصر بعد أحداث الربيع العربي، وهذا ما أربك كثيرا الدبلوماسية الجزائرية، التي باتت تشك على نطاق واسع في أن كتلة بقيادة اسرائيل والمغرب يجري إنشاؤها بهدف رئيسي يتمثل في احتواء أي أدوار محتملة للجزائر في المنطقة. (زكاوي، 9 مارس 2022، صفحة 9)

وإن كان اتجاه الجزائر مع بداية موجات الربيع العربي نحو الاغراء الاقتصادي لتغطية الركود السياسي والدبلوماسي في أفريقيا. بالإعلان في مارس 2013 عن إلغاء مديونية تقدر ب902 مليون دولار لـ14 بلد عضو في الاتحاد الإفريقي. يعبر عن مسلك سياسي لتعويض الفتور الذي اكتنف العلاقات الجزائرية الأفريقية، خاصة بعد الأزمة الصحية التي تعرض لها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وكلفته الغياب عن المشهد السياسي الداخلي والخارجي، في ظل ظرف إقليمي وعالمي معقد. فإنه يعبر أيضا عن انتكاسة عميقة للدبلوماسية الجزائرية. وتجلى ذلك بعد أن وافقت غالبية البلدان الأفريقية في 30 جانفي 2017 على عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي. (Benchiba, 2017)

الذي يبدوا أنه استغل جمود الدبلوماسية الجزائرية في العقد الماضي، وحاول اختراق المساحات التي تراجع فيها النشاط الخارجي للجزائر. ونتج عن هذا النهج، إعلانه تطبيع العلاقات مع اسرائيل ومباشرة العمل معها علانية على إغراء الدول الأفريقية اقتصاديا ودعمها أمنيا، وبعث التفاوض على إدراجها كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي، ومقابل ذلك كسب الدعم الدبلوماسي واللوجستي الصهيوني، بهدف الاستمرار في انتهاك أراضي الصحراء الغربية المحتلة والضغط على أي مبادرة جزائرية للاستقرار في المنطقة.

وإلى جانب ذلك؛ دفعت القيود الدستورية التي كانت تفرضها الجزائر على مأموريا‌تها الأمنية، (مبدأ عدم التدخل). (Louiza Ait hamadouche, 2014, pp. 111-112) إلى تساند تهديدات الفواعل تحت القومية، التي عرف نشاطها زيادة ملحوظة عبر فضاءات الساحل الأفريقي، الذي بات يمثل منطقة حرة لأنشطة التنظيمات الارهابية والجريمة المنظمة، وهو ما ألحق ضررا عميقا بالأمن القومي الجزائري.

الشكل1: الأعمال الإرهابية المرتبط بتنظيمات مختلفة على الحدود الجزائرية في 2019

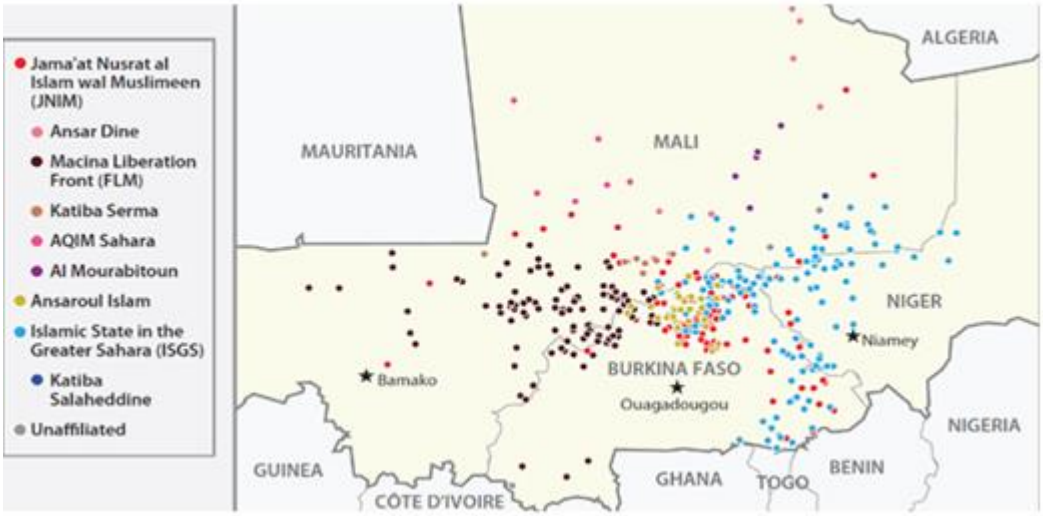

source: Armed conflict location & Event data project (ACLED) 2019

وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ سلطت أزمة احتجاز الرهائن في قاعدة تيقنتورين لإنتاج الغاز جنوب الجزائر، الضوء على القيود غير العقلانية التي تمارسها الجزائر على نفسها. حيث أدى اهتمام وسائل الإعلام العالمية حول التعاطي الجزائري مع أسباب تلك الأزمة، إلى سيل من التحليلات والتعليقات السلبية على السياسة الخارجية الجزائرية. الأمر الذي وصفه الكثير من الخبراء بأنه تعرية كاملة لسياسة اكتنفها الغموض طيلة عقود من الزمن. (Claire, 25/07/2012, p. 02).

وبالنظر إلى أزمات إقليمية مماثلة واجهت الدوائر الرسمية في الجزائر انتقادات مختلفة مثل؛ التراخي، البطيء واللامبالاة، لوصف موقف الجزائر الرافض للتدخل في فضائها الحيوي وتأمين الدولة خارج أراضيها.

واجمالا لما سبق، فإن ارتباك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية متأصل في عدة عوامل، تتراوح من قاعدة عدم التدخل إلى الحرص بكل الطرق على عدم التدخل من الخارج. (بن عنتر، 2020/12/16) فموقف الجزائر غير التدخلي مثل افساحا لساحة المعركة السياسية والأمنية أمام فواعل قد لا تشارك الجزائر في مواقفها ومصالحها. وبالنظر إلى الأدب العسكري والاستراتيجي يمكن اعتبار التصريح الدستوري بعدم التدخل سياسيا أو عسكريا، كشفا صريحا للنوايا والمواقف السياسية والأمنية. (Geoff D, 2010) وفي حالة الجزائر سمح ذلك وبشكل مستمر للفواعل المتصارعة على الساحل الأفريقي، بالحاق الضرر بشبكة العلاقات والمصالح التي تقيمها الجزائر مع جيرانها.

4.مستوى تغيرات المشكلة/ الهدف: السياسة الخارجية الجزائرية ورشة مفتوحة لإعادة الهيكلة

لقد كشف الربيع العربي جاهزية الجزائر من حيث الاستجابة الأمنية السريعة داخليا والتغطية الدبلوماسية المناسبة خارجيا، لكنه أبان أيضا عن مواطن الترهل السياسي والأمني لقيود دستورية غير عملية تؤثر على طبيعة التعامل مع أزمات أمنية عابرة للحدود الوطنية. (Benantar, 2016, pp. 96-101)وهو ما دفع بمزيد من الصراحة الرسمية حول ضرورة التسويق لدبلوماسية أمنية أكثر عقلانية وتحررا من القيود العقائدية والدستورية. (Thieux, 2018, p. 02) التي ترتب عنها شلل إقليمي في مواجهة تحديات انعدام الأمن والاستقرار، ضمن الدوائر الحساسة للأمن الوطني الجزائري.

وبالعودة إلى المقايسة النظرية التي قدمها تشارلز هيرمان حول إعادة توجيه السلوك الخارجي للدول، (Charles Hermann, 2012) يمكن اختبار افتراضين متعلقين بدرجات التوافق التي رافقت مشروع إعادة النظر في الإدراك الخارجي لصانع القرار الجزائري:

1.4. تعديل السلوك الخارجي يتطلب إصلاح النظام السياسي

يمكن المجادلة بأن إعادة ترتيب السلطة بعد حراك 22 فيفري كان له تأثير قوي في بعث نقاش دستوري حقيقي حول مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث أدت المشاكل السياسية المعقدة التي دخلت فيها البلاد بعد مرض الرئيس بوتفليقة، إلى معاناة النظام السياسي أمام سلسلة الأزمات الأمنية الإقليمية، خاصة بعد التورط ضمن المقاربة العسكرية الفرنسية في حربها على مالي، التي تشترك معها الجزائر في حدود طويلة. (بن عنتر، 2020/12/16) وتعرض الجزائر للتهميش في المحور العربي، نتيجة تخليها عن ساحة المعركة السياسية والعسكرية في ليبيا، وحيادها في قضايا الربيع العربي.

لقد مثل فتح الحقيبة الدبلوماسية في مرحلة ما بعد حراك 22 فيفري 2019 على مداولات أمنية وسياسية وتنظيمية موسعة، اعترافا رسميا بضرورة القيام بصيانة عاجلة للسلوك الخارجي والبحث عن آليات دستورية وأمنية للتكيف والتزامن مع بيئة خارجية غير مستقرة. (بن عنتر، 2020/12/16)

وإن كان ذلك التصور يقف بعيدا عن غرائز السياسة الخارجية في عهد الرئيس بوتفليقة، حيث افتقرت سياسته الأمنية إلى طبيعة واضحة (دفاعية/هجومية) ومرجع قانوني مكتوب يتناغم مع تغييرات البيئة الخارجية، (Benantar, 2016, p. 100) ولم تستطع الجزائر أخذ زمام المبادرة في إدارة المعضلات الأمنية خارج حدودها، خاصة في ليبيا ومالي. فإن مشروع الانتقال نحو الجزائر الجديدة كان بحاجة إلى تسويق أفكار غير تقليدية حول إصلاح النظام السياسي وتحقيق الاستقرار الداخلي، والتماسك المؤسساتي، والتنمية الاقتصادية، وتطويع ذلك في دعم عناصر القدرة والاستجابة لتكييف الجهاز الدبلوماسي أمنيا مع المتغيرات الخارجية.

وهو ما تضمنه برنامج الرئيس عبد المجيد تبون في حملته الانتخابية تحت بند الأهداف المتعلقة بالخارج. والتي أفصح عنها مباشرة بعد انتخابه رئيسا للجزائر في عديد من لقاءاته، مع وسائل الاعلام الوطنية والأجنبية ـ وبصفة غير مسبوقة ـ خاصة المتعلقة بحرص الدولة على إثبات دور الجزائر في تقديم

مساهمة فعالة لإعادة الاستقرار عبر مناطقها الحدودية، حتى وإن تم ذلك عبر آلية التدخل العسكري المباشر في مناطق تعتبرها الجزائر خطا أحمرا لحدودها الأمنية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

لقد مس البرنامج الاصلاحي للنظام السياسي جغرافيا التخطيط الاستراتيجي للشؤون الخارجية. فبعدما عين الرئيس ما لا يقل عن 70 سفيرا وقناصل عام في الخارج، استحدث أيضا منصبا لسبعة مبعوثين خاصين، وأوكل إليهم مهام التنفيذ المتماسك لسلسة التعديلات المتعلقة بمأموريات الخارج. وفي هذا الإطار تم تعيين عمار بلاني مكلفا بملف الصحراء الغربية ودول المغرب العربي، وأحمد بن يمينة مكلفا بقضايا الأمن الدولي، وبوجمعة ديلمي مكلفا بالقضايا الإفريقية والجيوستراتيجية في الساحل والصحراء، وطاوس حدادي جلولي مكلفة بملف الجالية الجزائرية في الخارج، وعبد الكريم حرشاوي مكلفا بالدبلوماسية الاقتصادية، ونور الدين عوام مكلفا بملف الدول العربية، وليلى زروقي مكلفة بملف الشراكات الدولية الكبرى. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

كما عول الرئيس في تفعيل هذه الدوائر على إعادة تقليد رمطان لعمامرة الجهاز الدبلوماسي الجزائري. الذي تتطلع الجزائر ـ من خلال خبرته ومهارته الشخصية ـ إلى إعادة تقييم المسافة الفاصلة بينها وبين تغيرات مصفوفة الاختلافات والتوافقات مع الجهات الفاعلة في قضايا حساسة. خاصة تلك المرتبطة بالبقاء القومي والسيادة ومساعي الوساطة وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، إلى جانب التصدي للحملات العدائية للمغرب، خاصة بعد تطبيعه للعلاقات مع اسرائيل. (Alilat, 2021)

كما حمل المشروع الاصلاحي، تغيير تسمية وزارة الشؤون الخارجية، لتشمل مصطلح "الجالية المقيمة بالخارج"، كمحاولة للاستجابة وبشكل مرن مع مطالب المواطنين المقيمين بالخارج، وهو ما كشف عنه الوزير لعمامرة في وصفه لهذه الاصلاحات بأنها تمثل استجابة لضرورات استراتيجية، متعلقة بالانسجام أكثر مع اهتمامات المهاجرين، وإيجاد الأرضية الاقتصادية المناسبة لدمجهم في مسار التنمية الداخلية. مؤكدا أن الجالية الوطنية بالخارج جزء لا يتجزأ من الوطن الأم. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021)

ويمكن وصف هذا الإدراك بأنه إعادة رسم للحدود الدبلوماسية الجزائرية، التي حققت انجازا هاما في ادارتها لملف الجالية المقيمة في الخارج في ظل جائحة كوفيد 19، أين لقي قرار تسخير الأسطول الجوي والبحري لإجلاء مواطنيها عبر مختلف مناطق العالم استحسانا داخليا ودوليا يحسب للقيادة الجيدة للبلاد.

2.4 تحقيق الاجماع الداخلي حول التحرير المنهجي في عقائد السياسة الخارجية

لقد تضمن التعديل الدستوري الجزائري الذي أقره الاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر سنة 2020، المزيد من الصراحة الرسمية حول ضرورة التسويق لدبلوماسية أمنية أكثرا تكيفا مع التحولات الاقليمية والدولية المحيطة بالجزائر.

وهو ما جاء به مضمون المادة 31 من الدستور، التي استحدثت حالة الاستثناء على مبدأ امتناع الدولة التقليدي عن إرسال قواتها خارج الحدود الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث أفصحت – في بندها الثالث – على أن الدولة مستعدة لتقديم مساهمة أمنية فعالة لتحقيق الأمن وحمايته في إطار الشرعية الدولية. (الدستور، المادة 31، 2020)

وفي خضم السياق الإقليمي المعقد الذي انتخب فيه الرئيس عبد المجيد تبون. فُرضت على الجزائر وقائع سياسية وأمنية صعبة، خاصة تلك المتعلقة بملف إدارة المعضلة الأمنية في ليبيا ومالي، وهو ما دفع بالقيادة الجديدة للبلاد إلى تبني نهج أكثر واقعية في التعامل مع حدود ومصادر تهديد الأمن القومي الجزائري. (رئاسة الجمهورية، 2021)

وحسب مجلة الجيش فإن هذه الخطوة تندرج ضمن استراتيجية أوسع تهدف إلى اختراق السياج الجغرافي والنظر إلى أبعد من الحدود الجغرافية للدولة بهدف اكتساب القدرة على بناء موقف استباقي، واحتواء التهديدات المحتملة ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة ضمن الفضاء الأمني للدولة. ما يفسر تبني القيادة العليا في البلاد مشروع تكييف العقيدة الأمنية مع الدور الذي يناسب الجزائر باعتبارها دولة محورية. (مجلة الجيش، جوان 2020)

وإلى جانب ذلك، دعم البيروقراطيون والأحزاب السياسية الفاعلة في الجزائر بشكل واضح مشروع تعديل الدستور الجزائري، بما في ذلك تأييد تحرير قانون يسمح بمشاركة الجيش في أعمال قتالية خارج الحدود الوطنية بعد موافقة ثلثي البرلمان. (الدستور، المادة 91، 2020) وإن فسره بعض المختصين على أنه محاولة لابتكار آلية للرقابة المدنية على القوات المسلحة. فإنه من الناحية العملية يعطي شرعية قانونية تامة ودعم داخلي لصنع قرار بيروقراطي Bureaucratic Decision Making عقلاني متعلق بمجابهة أي خطر داهم بالأمن القومي للبلاد. (بن عنتر، 2020/12/16)

كما يتفق مجلس الأمن القومي، الذي استحدثه الرئيس تبون مدعوما بقيادة الأركان والجهات الأمنية الفاعلة. بأن الضغط على التاريخ الدبلوماسي للجزائر لتوسيع الحضور الدولي مفيد لإدارة بعض التوترات المحدودة جغرافيا، إلا أنه غير كاف للتزامن وبشكل حاسم وواقعي مع منطقة تتغير باستمرار، وبالتالي يصعب معالجة الحقائق الجيوسياسية الجديدة باستخدام العدسات التقليدية للجزائر.

3.4 نهج غير تقليدي: الواقعية الناشئة في السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر مجال السياسة الخارجية مزيجا للعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي غالبا ما تكون غير قابلة للتكيف مع المأموريات المستعجلة للدولة. لا سيما في البيئات المعادية؛ أين تحتاج الدولة إلى تنفيذ سياسة خارجية براغماتية واستباقية. ويمكن وصف هذا النهج بأنه تعديل آلي وتدريجي cybernetics على الحقيبة الخارجية. يشمل أولا إعادة تقييم العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية، وجعلها عناصر داعمة لسياسة خارجية عقلانية. وثانيا في اعتبار أن تعديل السلوك الخارجي اتجاه الفواعل والقضايا الخارجية، بحاجة إلى قرارات برغماتية تعكس إعادة توجيه واقعي أكثر انخراطا في البيئة الاقليمية والدولية.

1.3.4مستوى تغييرات البرنامج: بالنظر إلى مشروع تكييف توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، عمد صناع القرار في الجزائر إلى مراجعة تقارير القوة ضمن مصفوفة الاختلافات والتوافقات مع الجهات الفاعلة اقليميا ودوليا. ويمكن الاشارة إلى أن حجم قوة الدولة الجزائرية المتصاعد (الانفاق العسكري، الحجم الاقتصادي، عدد السكان، المساحة...) يسمح لها بتبني سلوك تنفيذي واسع في العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، وأن تصبح مركزا لإدارة القرار الأمني الاقليمي. (Boukhars, 2019, pp. 244-246)

حيث أفصح الرئيس بشكل غير مسبوق عن سعي الدولة إلى مراجعة علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي وفق سياسة الندية ومنطق برغماتي بحت، وهي التصريحات التي أعقبت الانزلاق الخطير في العلاقات الخارجية للجزائر مع باريس بعد إساءة الرئيس ماكرون لتاريخ الجزائر ومؤسسات الدولة. (بولعراس، 2021) مما أدى إلى سحب الجزائر لسفيرها بباريس لعدة أشهر، إلى جانب التصعيد الأمني عبر حظر تحليق الطيران العسكري الفرنسي المشارك في عملية برخان في الساحل الأفريقي فوق الأجواء الجزائرية.

وتظهر هذه الإجراءات نهجا جديدا في الاستجابة الخارجية، تضمن استخدام أوراق دبلوماسية غير تقليدية في معالجة مسائل مرتبطة بتغيرات البيئة الاقليمية، فقد لوَّح الرئيس في أحد لقاءاته الاعلامية بأن الجزائر كانت مستعدة بشكل حازم للتدخل عسكريا في ليبيا لمنع سقوط العاصمة طرابلس التي تعتبرها الجزائر خطا أحمرا، (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021) مؤكدا أن هذه الرسالة قد وصلت إلى جميع الأطراف. وتعني تلك الرسائل أن الجزائر بات بإمكانها استخدام ورقة التهديد العسكري كأداة دبلوماسية فعالة لفرض مقاربتها السياسية والأمنية لحلحلة الأزمات في المنطقة.

وقامت الجزائر أيضا بمراجعة مسافتها مع القوى الكبرى حين أشعلت صفقة إدارة دونالد ترامب التي تنص على الاعتراف بسيادة المغرب على أراضي الصحراء الغربية المحتلة، مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، حرائق دبلوماسية في الجزائر. فقد مثل هذا القرار أهم التغيرات في الإدراك الخارجي للتوازنات الإقليمية. وأصبحت القيادة السياسية والعسكرية الجزائرية قلقة من التقارب الجغرافي المحتمل مع الكيان الصهيوني، تزامنا مع الاستفزاز المتزايد للمغرب وتدخله في الشؤون الداخلية للجزائر عبر محاولته تمرير قرار أممي يهدف إلى دعم مشروع صهيوني لفصل إقليم عن الجزائر.

الأمر الذي دفع بخيار التصعيد السياسي والأمني مع المغرب، كخطوة استراتيجية محسوبة ورد قوي لتطبيع المغرب لعلاقته مع اسرائيل ومواصلته حملات التحامل والدعاية المغرضة ضد الجزائر، أين تم الاعلان عن قطع العلاقات الدبلوماسية وغلق المجال الجوي مع المغرب. (Ghebouli, 2021)

واستجابة لهذه الانتكاسة الخطيرة في التوازنات الاقليمية. استخدمت الجزائر ورقة التهديد الاقتصادي مع اسبانيا بعد استدعاء سفيرها للتشاور حول ما ستخسره اسبانيا تحت طائلة تغيير مواقفها اتجاه قضية دولة الصحراء الغربية المحتلة، خاصة بعد أن أسفر قرار قطع العلاقات مع المغرب توقيفا كليا لتصدير الغاز الطبيعي إلي إسبانيا والبرتغال عبر خط غاز "المغرب العربي – أوروبا" الذي يمر عبر المغرب، واستبداله بخط أنابيب "ميدغاز" البحري الذي يربط مباشرة بين البلدين عبر البحر (فايدة، 2022). لقد أبدت الجزائر نظرتها لهذه الاختلالات باعتبارها لعبة محصلتها صفرية؛ ترجح المكاسب الثنائية على حساب النهج الإقليمي والأممي الذي تدافع عنه الجزائر. وبمقتضى ذلك أمر الرئيس تبون عبر قرار سيادي بتعليق

فوري لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار مع اسبانيا، نتيجة تغير مواقفها اتجاه الشرعية الدولية في الصحراء الغربية.

ويبدو أن الجزائر عبر تصرفها هذا تظهر نفسها كدولة واقعية، أصبحت منخرطة في نفس المستوى مع اسبانيا المكلفة أمميا بإدارة الحل السياسي لقضية الصحراء الغربية، بعد انتكاسة السلوك الخارجي الاسباني اتجاه الشرعية الدولية في الصحراء الغربية المحتلة. وهي القضية التي باتت تمثل أكثر نقاط الاحتكاك علنية ووضوحا، ليس فقط مع اسبانيا والمغرب، ولكن أيضا مع دول الاتحاد الأوروبي، التي سارعت إلى محاولة التخفيف من حدة الأزمة بين البلدين. على اعتبار أن الجزائر تمثل أهم مصدري الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي، وفي ظل الأزمة الروسية الأوكرانية لا تريد أروبا أن تخلق ضغوطا إضافية على مصادر امداداتها الطاقوية. (فايدة، 2022)

2.3.4 مستوى تغييرات التعديل: في الوقت الذي تبدو فيه نظرة الجزائر إلى الخارج تشهد عملية نضج مستمرة، بالإضافة إلى وجود اجماع داخلي حول متطلبات استعادة الارث العريق للدبلوماسية الجزائرية كطرف دولي موثوق في حل النزاعات وبناء الاستقرار. لا يستطيع صناع القرار في الجزائر انكار هذا السرد في توجيه السياسة الخارجية الجديدة. التي باتت تستفيد من التنسيق بين السلك العسكري والدبلوماسي في التحرك الخارجي.

أين شهدت الميزانية المخصصة للدفاع الوطني تزايدا ملحوظا لامس حدود 12 مليار دولار، (SPIRI, 2020, p. 13) وتزامن هذا التوجه مع تكثيف النشاطات الدولية والاجتماعات رفيعة المستوى لرئيس أركان الجيش السعيد شنقريحة، والزيارات المتكررة لوزير الخارجية رمطان لعمامرة. التي تهدف بمجملها إلى إعادة تأهيل صورة الجزائر دوليا بعد سنوات من الغياب. (Ghebouli, 2021)

واجمالا لما سبق، تظهر الجزائر في لحظة محورية من تاريخها الدبلوماسي. وهي تسعى جاهدة إلى بناء علاقات متعددة الأطراف ولعب أدوار الشريك الاستراتيجي، في أي قضية تؤثر على الدولة ومكانتها في السياسة الاقليمية والدولية، وفي الوقت الذي حققت فيه الدولة مكاسب دبلوماسية هامة من خلال سعيها للوساطة وتخفيف حدة النزاعات بين الدول، مثل نجاحها في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي الداخلي في السودان واليمن، وأزمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا، وتحقيقها لمصالحة تاريخية متجددة على أراضيها بين مختلف الفصائل الفلسطينية. تستعد الجزائر أيضا، لاحتضان

القمة العربية في الفاتح من نوفمبر. وتطمح من خلالها إلى لم شمل الدول العربية وتحقيق الاجماع حول قضايا مصيرية للأمة العربية. كما أعلنت الجزائر، عن توجه اقتصادي جديد عبر انضمامها إلى مجموعة "البريكس" BRICS كقوة اقتصادية وسياسية صاعدة وواعدة.

الخاتمة:

يعتبر البحث الأكاديمي في نظرية إعادة توجيه السياسة الخارجية للدول وفق تصور تشارلز هيرمان Charles F. Hermann دراسة مثيرة للاهتمام. وتقدم السياسة الخارجية الجزائرية حالة مقايسة جيدة لنهج دبلوماسي يشهد حركية متسارعة، يهدف إلى إحياء الارث الدبلوماسي للدولة الجزائرية والتصرف كدولة بالمفهوم الواقعي. وإن جنحت هذه الدراسة إلى استحضار الانتكاسات المزمنة والمتزامنة التي فرضتها عقدة المعضلة الأمنية والربيع العربي، وغيرها من الظروف الصعبة التي شهدها السلوك الخارجي الجزائري لفترة طويلة، للتأكيد على مبررات إعادة تقدير الموقف السياسي والأمني للدولة اتجاه التوترات الاقليمية المتزايدة. فإنها أيضا، صنفت تغيرات الإدراك الخارجي بعد حراك 22 فيفري كمشروع لتحرير منهجي لعقائد السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة استجابتها وتكيفها مع مأمورية ممارسة سلطة الدولة خارج حدودها في ظل التحولات العميقة في ميزان القوى الاقليمي والدولي.

ويمكن الانتهاء إلى أن إصلاح النظام السياسي ووصول نخبة سياسية وعسكرية متأثرة بالنسق العقيدي للدولة الجزائرية، كان له تأثير قوي في بعث نقاش دستوري حقيقي حول مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية. فقد أثار التوجه الجديد الذي خطط له بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى السلطة، تساؤلات حول دوافعه. فقد فسره البعض على أنه استسلام للضغوط الخارجية، في حين رأى البعض الآخر أنه تحول في استراتيجية البلاد العسكرية والأمنية التي اعتمدها كبار القادة للتعامل مع التهديدات المتزايدة على الامتدادات الأمنية لحدودها.

لقد أكدت المراجعات القانونية والسياسة لدستور2020، على تحول عميق في المقاربة الأمنية الجزائرية. أين تدعمت الجزائر بحوافز إضافية لإدارة المعضلة الأمنية خارج الحدود، وهو الفضاء الذي يسمح باستغلال أوراق الضغط العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تمتلكها الجزائر في إطار رصيدها التاريخي ونفوذها الجغرافي الاستراتيجي على الفضاء الأفريقي.

ومن خلال الضمانات العسكرية والسياسية المتضمنة في دستور الجزائر الجديد، فإن الشرعية المحدودة للدبلوماسية الجزائرية أضحت أكثر تحررا من القيود الجغرافية التي وقفت في طريق بناء استراتيجية إقليمية أكثر شمولاً. وفي خضم هذا الوضع فإن فرصة الجزائر لبناء خيارات الإدارة العملية للمعضلة الأمنية متاحة أكثر من أي وقت مضى، فالمنطقة بحاجة إلى دور قوة إقليمية تمتلك الاجماع السياسي ولها القدرة العسكرية واللوجستية التي تسمح باستحداث فعل أمني يصب في صالح الحلول الحاسمة لعدم الاستقرار الاقليمي.

وإن كان ذلك يفسر أيضا، تحفظ الدراسة على التعامل مع مستوى تغييرات التوجه الدولي. الذي يعتقد هيرمان بأنه يمثل أكثر أشكال تغيير السياسة الخارجية تطرفا. كونه يتضمن إعادة هيكلة جذرية للسلوك الخارجي الجزائري اتجاه الشؤون العالمية، ما يتطلب تغيرا حادا في مسار وأدوار الدولة وأنشطتها الدولية. حيث تنتهي الدراسة إلى أن ذلك مرتبط بتحويل مصادر السلوك الخارجي إلى قدرات دبلوماسية فعالة للتأثير على القرار السياسي والأمني الاقليمي والدولي. إلى جانب تفكيك الترابط البنيوي بين المعضلات الأمنية الاقليمية والقوى الدخيلة.

وختاما لما سبق، تهيئ الدراسة مساحة استشرافية حول افتراضات اختبارية ممكنة لذلك التغيير (مستوى تغييرات التوجه الدولي). وتفتح مجالا جديدا للبحث على مستوى ثلاث معايير رئيسية:

- مستقبل القدرة والاستعداد الصريح للمساهمة في الأمن الاقليمي (المساعدات العسكرية، الاقتصادية، الوساطة والمشاركة في عمليات بناء وحفظ السلام) مع الاستعداد لتحمل التكاليف والأعباء.
- مستقبل استراتيجية استغلال موارد القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية وعوامل التاريخ والهوية والدين بشكل عبر وطني، وسبل تطوير مرجع مكتوب وواضح عن طبيعة السياسة الأمنية والدبلوماسية للدولة خارجيا والأهداف المرجوة منها.

- محددات التموقع والانتشار الدولي المناسب في المؤسسات والهيئات السياسية والأمنية الدولية والإقليمية، وآليات اقناع القوى العظمى بالمقاربة الدبلوماسية والأمنية الجزائرية. ومعضلة المخاوف الدولية من المجهودات العسكرية التي تقوم بها الجزائر.

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. كلمة رئيس الجمهورية في لقاء مع رؤساء البعثات القنصلية والدبلوماسية (08 11, 2021).
2. الدستور، المادة 31. (2020).
3. الدستور، المادة 91. (2020).
4. السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية. (2022). كلمة الرئيس عبد المجيد تبون خلال لقاء الحكومة بالولاة. تم الاسترداد من https://www.youtube.com/watch?v=9F6tpH1yntI
5. آمنة فايدة. (25 8, 2022). كيف توظف الجزائر دورها الخارجي في تعزيز مكاسبها؟ (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) تاريخ الاسترداد 20 10, 22، من https://acpss.ahram.org.eg/News/17590.aspx
6. عبد النور بن عنتر. (2020/12/16). تحول العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري الجديد. تم الاسترداد من سمينار التحول الديمقراطي: ندوة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: https://www.dohainstitute.org
7. فتحي بولعراس. (5 10, 2021). إلى أين تذهب العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد تصريحات ماكرون؟ مركز ردع للدراسات الاستراتيجية.
8. مجلة الجيش. (جوان 2020). المشروع التمهيدي لتعديل الدستور: التأقلم مع المتغيرات. وزارة الدفاع الوطني.
9. وكالة الأنباء الجزائرية. (5 9, 2021). استحداث مناصب مبعوثين خاصين لتعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية.
10. وكالة الأنباء الجزائرية. (10 07, 2021). تغيير تسمية وزارة الخارجية لتشمل عنصر الجالية "توجه استراتيجي" من قبل الرئيس تبون.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

11. Ghebouli, Z. (2021, 10 04). Algeria's foreign policy: Between hope and reality. *the Middle East Institute*.
12. Alilat, F. (2021, 09 14). Algeria: Foreign affairs minister Lamamra prioritises diplomacy. *the africa report*.
13. Ammour Aïda, L. (2015, 01 30). *La nouvelle diplomatie algérienne face à la complexité des défis de sécurité régionaux*. (econostrum, Editor) Retrieved 09 26, 2022, from https://www.econostrum.info
14. Benantar, A. (2016). The State and the Dilemma of Security Policy. In R. A. Luis Martínez, *Algeria Modern: From Opacity to Complexity* (pp. p93-110). london: Hurst.
15. Benchiba, L. (2017, 3 2). L'Algérie bat en retraite en Afrique.
16. Boukhars, A. (2019). *Reassessing the power of regional security providers: the case of Algeria and Morocco* (Vol. 2). Middle Eastern Studies.
17. Charles Hermann, F. (2012). What We Do When Things Go Wrong. In *When Things Go Wrong: Foreign Policy Decision Making Under Adverse Feedback* (p. 2). New York: Routledge.
18. Claire, S. (25/07/2012, 07 25). *Strategic Posture Review: Algeria*. wpr.
19. Geoff D, P. (2010). Questioning Algeria's Non-Interventionism. *politique étrangè*(3).
20. Hermann Charles, F. (1990). *Changing Course: when Governments choose to Redirect Foreign Policy* (Vol. 34 N°1). International Studies Quarterly.
21. K. J. Holsti, M. M. (2016). *Why Nations Realign Foreign Policy Restructuring In The Postwar World* (Vol. Volume 3). New York: Routledge.
22. Louiza Ait hamadouche, D. (2014). L'algérie Et La Sécurité Au Sahel : Lecture Critique D'une Approche Paradoxale. *Confluences Méditerranée, 3*(90).

23. SPIRI. (2020). *yearbook 2020 armaments, disarmament and international security.* Stockholm international peace reserch institute. oxford univ-press.
24. Thieux, L. (2018, 03 22). The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges. *The Journal of North African Studies*.